تكاليف الانتاج الزراعى

من أهم العوامل الأساسية فى تخفيض تكاليف الانتاج الزراعى بمصر عاملان لهما أهمية خاصة فى غير مقدور المزارعين وحدهم القيام بهما الا وهما تخزين المحصول وتصريفه لذلك تعمل الحكومات وجمهور المزارعين جنباً لجنب للقيام بتنفيذ هذين العاملين . وتتكفل الحكومات من جانبها بالمال لاقامة المخازن العامة كذلك تقيم الحكومات فى الممالك المستهلكة توكيلات تمدها والاهالى بشتى المعلومات التى تنير المنتجين بالمعلومات والاحصائيات التى تجعلها تنظم مقادير الانتاج حسب الطلب. وتعمل على تصريف الحاصلات بما لا يجعلها عرضة لتكديسها فى الأسواق دفعة واحدة فلا تغذى هذه الاسواق الا بقدر الحاجة والطلب. وفى ذلك مايبعد التجار من انتهاز الفرص لتخفيض الأسعار .

تخزين الحاصلات

اذا تناولنا هذا المشروع بالبحث لا يتيسر لنا الافضاء بنتائجه القيمة الا اذا استعرضنا كل محصول على حدة من حاصلات البلاد الزراعية . وفصلنا العوامل السيئة التى تنتاب الفلاح فى أثمان حاصلاته عند ظهور المحصول لافتقاره للمال واضطراره للبيع بأثمان بخسة حتى اذا ما وصل المحصول الى يد التاجر ارتفع الثمن وفقد المزارع جزءا عظيما من ثمرة مجهوداته فيجنى بذلك التاجر دون المزارع. وانما نورد هنا نبذة صغيرة لبعض المحاصيل لتكون امامنا مقياساً حقيقياً لما يصيب الفلاح من الغبن فى اثمان محصولاته سواء كان

ذلك لافتقاره الى المال أو لعجزه عن اقامة مخازن تصون المحصول وتتطلب نفقات لا قبل له بها .

القمح والحبوب الاخرى :

تكاد تكون حالة الفلاح الصغير وحالة الكبير واحدة فى الاسراع بالتخلص من الحاصلات الشتوية (الحبوب) بمجرد الانتهاء من حصادها ودراسها . اذ يكون الأول فى حاجة الى المال لسداد الاقساط المطلوبة منه من المال أو الايجار أو تكاليف الزراعة الصيفية أو مصاريفه الخاصة الخ . والثانى اما ان يكون كالاول فى حاجة الى هذا المال أو يتعذر عليه تخزين محصوله خوفا من ان تصاب من فتك الحشرات . والتسويس والرطوبة . وسوء التهوية اذ لا يتيسر له أو لأى هيئة زراعية كبرى ان يعد باراضيه مخازن تصون حاصلاته من هذه العوامل نظراً لما تتطلب تكاليفها من طائل الاموال. لذلك كان الفريقان على حد سواء يتعجلون بيع هذه الحاصلات . ويترتب على هذا ان تكون كلها دفعة واحدة عرضة فى الاسواق ومتى كان العرض أكثر من الطلب تدهور السعر وبيعت بابخس الاثمان . ولا يرتفع هذا السعر المنخفض الا اذا خرجت هذه المحاصيل من يد الزارع الى يد التاجر وبعدئذ يرتفع ارتفاعا لايقل متوسطه سنوياً عن ٥٠ قرشاً فى الاردب الواحد وهذا الرقم هو ما نقدره من الخسارة التى تلحق بالزارع من عدم توفير المال والتخزين اللازمين لحاصلاته الشتوية أو بالاحرى ان الحالة الحاضرة مضيعة لجهود الفلاح وثمرة كده وتعبه ولا مناص من بقاء هذه الحالة السيئة الا اذا قامت الحكومة من جانبها بتعميم انشاء المخازن العامة فى سائر انحاء القطر كما

فطنت الى ذلك الممالك الاوروبية وعملت على تعميم هـذه المخازن لجمهور الفلاحين . ولقد كان من حرص هذه الحكومات على تشييد هذه المخازن ان حرمت على الشركات أو اية هيئة أخرى القيام بعمل شيء منهـا حتى لا يغريهم الربح على رفع اجور التخزين فتبقى بذلك المنفعة مقصورة على جمهور الزارعين . واعتبرت هذه الحكومات ان القيام بعمل هذه المخازن هو من أهم المنافع العامة التى تتطلبها مرافق الدولة فتقوم حالة البلاد الاقتصادية على انظمة قويمة ودعائم ثابتة .

وانى أوجز هنا فى وصف مخازن الحبوب كما شاهدت فى رومانيا والمجر وايطاليا :

يعمل فى وسط كل منطقة مخزن عام يكفى لتخزين حبوب هذه المنطقة وهو عبارة عن بناء شاهق مكون من عدة طبقات لا يقل عددها عن ١٣ وفى كل طابق عدة عواميد يمكن ان توضع بينها حواجز خشبية لتفصل محصول كل فرد أو شركة تعاونية عن الاخر وهـذا المخزن يسع ربع مليون اردبا من الغلال ويراعى ان يكون المخزن على نهر أو ترعة ملاحية وان يتصل بالطرق الزراعية وكذلك يقع على سكة حديدية وذلك ليكون متصلا بجميع طرق النقل المستعملة .

وتجهز هذه المخازن بغرابيل تدار بالكهرباء لفرز الحبوب وجعلها درجات لكل درجة مميزات خاصة معروفة تجاريا وبموجبها لا يحتاج المشترى الى وسيط الا اختبار العينة فتتلاشى بين المنتج والتاجر كثير من المشاكل التى تنجم من الأخذ والعطاء كذلك توجد فى هذه المخازن غرف لتبخير الحبوب

مما يعلق بها من الحشرات أو بويضاتها كما انها تكون مجهزة بغرف للتهوية تجعل هذه الحاصلات قبل تخزينها فى درجة حرارة صالحة لهذا التخزين بحيث ان كان بها سخونة ازالتها أو كان بها رطوبة ابعدتها وعلى هذا النحو يرسل كل مزارع أو هيئة زراعية الحبوب بعد دراسها وتذريتها مباشرة الى المخزن باحدى طرق النقل المشار اليها . وبهذه المخازن أيضاً مواسير تنقل هذه الحبوب الى طبقاته بطريق (الشفط) بعد ان تكون مرت بالغرابيل ونظفت من الأوساخ وقسمت الى درجات تجارية ومرت باجهزة التهوية والتبخير ثم توضع ما بين هذه الاعمدة التى تفصل محصول كل فرد عن الآخر بواسطة حواجز خشبية و بعد ذلك يتسلم من ادارة المخزن قسيمة بمحصوله مبين فيها مقداره ودرجاته .

وهذه العملية من التخزن تكفل صيانة الحبوب من التلف لمدة سنتين . وللمنتج ان يتصرف فى بيعها فى غضون هذه المدة التى تسمح له بان يتخير احسن الاوقات للحصول على احسن الاثمان ولا يعوزه فى هذه المدة المال اذ يوجد بجانب هذه المخازن بنك زراعى يتصل بها يمد هؤلاء الفلاحين الذين يودعون حبوبهم فيها بقيمة ٧٥ ٪ من ثمنها . واذا ما زاد الثمن يمكنهم ان يستزيدوا فى هذه السلفيات بنسبة الزيادة . وكل ذلك طبعاً بضمانة المحصول واذا ما رأى المنتج فى وقت ما ان يبيع كل أو بعض محصوله فما عليه الا ان يخطر البنك بذلك فيتم البيع ويخصم من الثمن السلفية بواقع ٤ ٪ أرباحا عن المدة التى ظل المحصول فيها بالمخزن .

وانه ليحزننى ان تبقى البلاد المصرية وهى اعرق البلاد الزراعية فى العالم محرومة من مثل هذه الوسائل التى يرجع عهد عملها فى بعض الممالك

الأوروبية الى خمسين سنة وقد نشطت هذه الحكومات بعد الحرب مباشرة فى العمل على انعاش الروح الزراعية والتجارية فى بلادها واكثرت منها لشتى الحاصلات والبضائع وجعلتها على أحدث النظم وأقومها .

وانى قد درست هذا الموضوع باسهاب ببعض الممالك الاوروبية . وفى يقينى ان عمل ثلاثة مخازن عامة من الطراز الحديث الذى شاهدته ببودابست بحيث يكون الأول باسيوط والثانى بروض الفرج والثالث بطنطا ليسع كل منها ٢٥٠ الف اردب يوصل الى الغاية التى تنشدها البلاد من زمن طويل مضى ويكون اكبر معونة تقدمها الحكومة لشعبها الزراعى .

على ان يقظة الحكومة بتأسيس البنك الزراعى الآن يعتبر خطوة جدية لعمل هذا المشروع العظيم اذ يجب على الحكومة بعد ان نهضت فى تأسيسه ان تعمل على توفير المرافق الحيوية التى تستمد منه المال والتى تكون اكثر نفعاً وأعم فائدة .

ويقدر المال اللازم لعمل هذه المخازن الثلاثة بنحو نصف مليون من الجنيهات . واذا اعتبرنا ان سعة هذه المخازن الثلاثة ٧٥٠ ٠٠٠ اردبا وان الفائدة التى يستفيدها الزراع من طريق التخزين هى ٥٠ قرشاً فى الاردب على أقل تقدير وهو الفرق ما بين ثمن المحصول عند ظهوره وبين ثمنه بعد ثلاثة شهور لعاد على جمهور الزارعين ما لا يقل عن ٣٧٥ ٠٠٠ جنيها سنويا خلاف رسوم التخزين التى تجبيها الحكومة سنويا وان هذه هى الفائدة التى يتوقع الحصول عليها ببناء المخازن الثلاثة المذكورة . اما اذا عممت هذه المخازن فان الفائدة تزداد وتتضاعف بنسبة ما يشاد منها .

أما وقد تبين لنا عظيم الفائدة من هذا المشروع كان حقاً على الحكومة أن تبدأ من الآن فى تشييد هذه المخازن حتى لا تبقى جهود الفلاحين وثمرة اتعابهم عرضة للضياع فى وقت أصبحت الضائقة المالية فى البلاد من أهم الشواغل التى تعنى الحكومة بتفريجها .

القطن :

يعتمد جمهور المزارعين فى القطر على محصول القطن فهو عماد الثروة الزراعية فى البلاد واذا كان التجار ينشطون فى انخفاض ثمن المحاصيل وقت ظهورها بيد المنتجين فهم اكثر نشاطا للعمل على ذلك لمحصول القطن وتهبط أسعار القطن بمجرد البدء فى جمع المحصول ويرتفع السعر بعد ما يخرج من أيدى المنتجين الى أيدى التجار . فمحصول البلاد الرئيسى مفتقر الى الحماية والمنتجون ضعفاء أمام المستهلكين للحصول على نصيبهم الحقيقى من اثمان أقطانهم وقد تدفعهم الحاجة الى المال وقت جنى المحصول بزجه دفعة واحدة الى الاسواق فرادى غير متآزرين أو متعاضدين وانى أوجز من الوسائل الخاصة بتخزينه ما يدعو الى تخفيض تكاليف الانتاج وهى تنحصر فى أهم العوامل الآتية :

أولا — الحليج :

يجب ان تعمم الشركات التعاونية فى البلاد حتى يكون لكل مديرية نقابة عامة لهذه الشركات بالمديرية تتصل بالبنك الزراعى الذى يمدها بالمال فتشيد فى انحاء المديرية مخازن للاقطان و بجانب هذه المخازن تقام على حساب الشركات التعاونية أو لحساب البنك الزراعى المحالج التى تتقاضى رسوما غير

مبالغ فيها وقد قامت امريكا بمثل هـذا عند ما سنت قانونا لحماية الانتاج الزراعى كان من شأنه تخفيض رسوم الحليج حتى ان الكثير من اصحاب المحالج باعوا اليها محالجهم واضطر الباقى منهم الى الحذو حذوهم فى فرض رسوم للحليج معتدلة غير مرهقة للمنتجين وكان عمل شركات التعاون بمثابة ضابط يحد اسعار الحلاجين .

وهذه الطريقة تقلل نحو الربع من مصاريف الحليج وتدرأ خطر هبوط الاسعار اذا ما عرض المحصول دفعة واحدة فى الاسواق اذ فى هـذه الحالة تنظم الشركات طريقة عرضها للاقطان حسب طلب السوق .

ثانيا — السلفيات :

ان الانظمة الكثيرة التى وضعتها الحكومة لتسليفاتها ماهى الا تخفيف وقتى لعلاج وقتى ولا تستطيع الحكومة ابقاء الاقطان فى شونها الا لمدة معلومة يحل بعدها ضرورة حلج الاقطان وهنا يبدأ الاضطرار الى التخلص منها ببيعها سواء لحلول ميعاد حليج القطن أو لحلول سداد السلفيات فتعود الحالة الى ما كانت عليه و يصبح العلاج وقتيا لا يلبث حتى يرجع بالحالة من سيىء الى اسوأ لذلك كان لهذه الوسيلة اثرها — وانها ليست حلا مستكملا لحماية الفلاح .

ثالثا — التخزين بعد الحليج :

كثير من المزارعين يحلجون اقطانهم و يودعونها امانة بشون البنوك ويسحبون عليها سلفيات بضمانتها وقد بينت هذه الرسوم تفصيليا بالسياسة القطنية التى كان لى شرف الانضمام مع سعادة احمد باشا عبد الوهاب فى

وضعها ومن الاطلاع على مصاريف التخزين والرسوم المتعددة التى تتقاضاها البنوك من المنتج لظهر لنا فداحة هذه الرسوم وقد علمت من مصدر وثيق ان البنوك لايقل ربحها فى موسم القطن عن المبالغ التى تشغلها لهذا الغرض عن ٣٠ ٪ أو ما يزيد ولا مشاحة فى ان اعداد التخزين بواسطة الهيئات التعاونية و بمعاونة البنك الزراعى لما يقلل هذه الارباح من أيدى الوسطاء الى أيدى المنتجين . و يقدر المبلغ الذى ينجم عن هـذا بما لا يقل عن ٤٧ قرشا فى القنطار الواحد وهو مبلغ لا يستهان به فى محصول القطن الذى يزيد على ٧ مليون قنطار فى متوسط السنوات .

رابعا — البيع بالقطع على الكنترات :

تبلغ كمية الاقطان التى تباع بهذه الطريقة نحو مليونى قنطار من القطن سنويا . والمزارعون الذين يبيعون محصولهم بهذه الطريقة يأخذون عنها ٧٥ ٪ من اثمان الكنترات وقت البيع وعند جنى المحصول يسلم للتاجر تحت قطع الثمن فى الميعاد الذى يحدد مداه بين الزارع والتاجر الذى يصبح طليقا فى التصرف فى المحصول . واذا ما هبط السعر يطالب المزارع بان يغطى فيعجز عن هذه التغطية فيبيع التاجر القطن بغير اذن بينما تكون الاسعار فى هبوط أو بطريقه أوضح يصبح المزارع تحت رحمة التاجر فى بيع اقطانه فى اسوأ الحالات بطريقة اجبارية .

وكمية القطن التى يسرى عليها هـذا التأثير السيء و يغبن اصحابها من جراء ذلك تقدر بربع القطن . وواجب الحكومة يقضى بسن تشريع يحرم هذا النوع من التعامل فى البيع. وفى القانون الفرنساوى ما يحرم بيع محصول لم ينضج ولم تظهر غلته للبيع .

تصريف المحصول

اذا كانت البلاد المصرية لم تنل عناية الحكومة لتحسين حاصلاتها أو حمايتها من الآفات الا من عهد قريب بانشاء مصلحة الزراعة فوزارة الزراعة فهى لم تزل فى حاجة كبرى الى ادارة خاصة لدراسة الاسواق المحلية والاجنبية لتصريف هذه الحاصلات . ويتوقف كثيراً ثمن هذه الحاصلات على فتح الاسواق الاجنبية وشق طريق تجارى يبتاع هذه الحاصلات بما يتفق وجودتها ونوعها. على انه اذا لم تكن البلاد على بينة مما يتطلبه المستهلك من المميزات الخاصة والصفات الممتازة لهذه الحاصلات شق على جمهور المزارعين معرفة ما يتطلبه السوق واصبح غير مرغوب فيما يقدمونه منها . ولذلك يجب على البلاد المنتجة ان تكون فى اتصال دائم بالبلاد المستهلكة حتى يتعرف المنتج رغبات المستهلك فيعمل على تنفيذها فلا ينصرف الأخير عن الاول بالبحث فى مملكة أخرى عن طلباته. والمنافسة الزراعية والتجارية التى تقوم الآن تجعل هذه الحالة اكثر منها لزوما فى أى وقت اخر ومن الاهمية بمكان عظيم ان يتعرف المنتج الزمن اللائق لتصدير حاصلاته لشتى الممالك المستهلكة اذ ان تأخير تصدير هذه الحاصلات ببضع أيام عن الوقت اللازم مما يدعو الى عدم الحاجة اليها وان طلبت فلا يدفع فيها الا ثمن بخس اذ يكون هذا الصنف قد سبق ان تصدر من مملكة اخرى .

لكل هذه الاعتبارات المتقدمة تأثير فى الأثمان ولا يمكن ان يقوم المزارع المنعكف فى ارضه على تتبعه . لذلك كان من واجب الحكومات ان تعمل لهذه الغاية ادارة خاصة تقدم هذه المعونة لجمهور المزارعين .

هذا مايقال بوجه الاجمال عن تصريف الحاصلات واسواقها ويجب أن ينظر لكل محصول على حدة لتصريفه ولبلوغه احسن الاسعار . وهذه الاجراءات لا يتيسر الالمام بها فى نبذة كهذه وانما نشير هنا بطريق الايجاز بالعوامل التى يجب ان تسعى الحكومة لعملها وصولا الى هذه الغاية وهى :

اولا — ان ينشأ بمصلحة التجارة ادارة خاصة لدراسة الاسواق محلية كانت أو خارجية .

ثانيا — ان يكون لهذه الادارة توكيلات تابعة للسفارات فى الممالك الاجنبية تمد هذه الادارة بشتى المعلومات عن حالة الاسواق فيها وما تتطلبه حاصلاتنا الزراعية وما يستجد من المنافسات لهذه الحاصلات من الممالك الأخرى

ثالثا — يكون لهذه الادارة مكتب احصائى زراعى يكون على علم تام بمقادير حاصلات البلاد والمساحات المعدة للزراعة . وان يكون على اتصال دائم بمثل هذه البيانات فى الممالك الاخرى . وعلى هذه الادارة ان تعلن من وقت لآخر على جمهور المزارعين هذه البيانات والاحصائيات ليكونوا على بينة من المقادير التى تصدر الى الخارج وجهات التصدير حتى لا يزيدون فى زراعة ليس عليها طلب تفاديا من انخفاض السعر فلا يعوضون عن زراعتهم شيئا

وانى أورد بعض الامثلة التى تحدث بمصر من وقت لآخر فى بعض الحاصلات وماينتابها من هبوط الاسعار وتكون مجلبة للخسارة بدل ان تكون وسيلة للربح . فالبصل يبدأ فى موسمه باسعار مربحة تصل الى تسعين قرشا للقنطار ولا يلبث الاقليلا حتى ينخفض سعره الى ٢٢ قرشا للقنطار فى الموسم الواحد ويرجع السبب الى ان مايصدر منه مبكرا يجد باوروبا اسواقا رائجة مربحة

وبعد ذلك بقليل تملأ الاسواق الاوروبية بالبصل الوارد من اسبانيا وايطاليا وغيرهما وهو احسن من البصل المصرى نوعا . فاذا ماصدر فى هذا الوقت البصل المصرى الى الاسواق الاوروبية يجد منافسة تجارية لاقبل له بها فتكسد سوقه و يصبح عديم الطلب .فلو كان لمصر مثل هذه الادارة السابقة وتعرفت المواعيد التى لايكون للبصل المصرى فيها منافسة لتمكن القطر من شحن محصوله قبل ان تحل فيها انواع البصل المستوردة من الممالك المشار اليها ولحصلنا على اثمان مربحة لجميع المحصولات .

كذلك يكون لهذه البيانات والارشادات تأثير كبير على جمهور مزارعى البصل يدعوهم للتبكير بزراعته كما يكون لها نفس هذا التأثير على الحكومة التى تعمل لسرعة شحنه بطريق السكك الحديدية ولأعدت له فى موسمه عربات كافية لنقله مبكرا

وليست علة هبوط ثمن البصل ناتجة فقط من تأثير تصديره للأسواق الاوروبية فى الوقت الذى لايجد فيه محصولا منافسا بل هناك اسباب اخرى من بينها ان اسواق هؤلاء القوم تهتم كثيرا بفرز هذا المحصول وتقسيم مراتبه وتثمينه على حسب احجامه المختلفة ومن دواعى الأسف ان بلادنا لاتهتم بهذا الفرز لذلك كان البخس من نصيبه فى كل تثمين يتناوله

ومايقال فى ذلك يقال ايضا فى لون البصل وانواعه وكل هذه الاعتبارات لا يمكن الوقوف عليها الا بايجاد ادارة خاصة تتعرف حالة الاسواق وطلباتها فتعمل الحكومة والاهالى معا على ايفائها رغبة الوصول الى تصريف المحصول بأثمان مربحة

واذا ما تعاونت الحكومة والاهالى معا على تحسين هذا المحصول تقوم

وزارة الزراعة بانتخاب الانواع الحسنة واكثارها وارشاد المزارعين الى طريقة التبكير فى زراعة هذا المحصول وكيفية فرزه وتقوم كذلك مصلحة السكة الحديد باعداد الارصفة واعداد عربات السكة الحديد لشحنه دون تأخير وتقوم الادارة المشار اليها بارشاد المزارعين وجهات الاختصاص الى اسواق التصدير واوقاتها والى انواع البصل المرغوب مشتراه وملاحظة عيوب البصل المصرى فى الاسواق الاجنبية الى غير ذلك من الملاحظات التى تأخذ الحكومة والاهالى معا فى مداركتها وبذا يكون لمصر من هذا المحصول منهل ربح يدر عليها الخير العميم

وتصلح كثيرا زراعة البطاطس فى التربة المصرية وتنتج محصولا وافرا يصل الى ١٨٠ قنطارا للفدان فى الزراعة الشتوية و١٥٠ قنطارا فى الزراعة النيلية ويباع القنطار بسعر يتراوح بين الاربعين والخمسين قرشا ان كانت الزراعة مبكرة وعمل على تصديرها فى الاسواق الاجنبية قبل ان ينضج محصولها . وذلك خلاف الكمية الكبيرة التى تستهلك بداخل البلاد .ولا يوجد لدينا فى الوقت الحاضر من يسهل على جمهور المزارعين استيراد التقاوى وارشادهم الى احسن الطرق لزراعتها ولا من يرشدهم عن اسواقها فى الخارج ولذلك اصبح هذا المحصول المربح محصورا بين ايدى قليل من اليونانيين لهم من خبراتهم الخاصة فى زراعته وتصريفه مايدر عليهم المال الوفير . ذا ما قامت هذه الادارة الحديثة بواجبها وعملت وزارة الزراعة على تعميم زراعة هذا المحصول فى التربة التى تصلح لها لكان لمصر من بين حاصلاتها الزراعية محصول جديد من البطاطس يصدر الى اسواق اوروبا وغيرها قبل ان يظهر محصولها بشهرين واستفاد القطر فائدة تذكر من تنوع حاصلات البلاد.

وزارة الزراعة بانتخاب الانواع الحسنة واكثارها وارشاد المزارعين الى طريقة التبكير فى زراعة هذا المحصول وكيفية فرزه وتقوم كذلك مصلحة السكة الحديد باعداد الارصفة واعداد عربات السكة الحديد لشحنه دون تأخير وتقوم الادارة المشار اليها بارشاد المزارعين وجهات الاختصاص الى اسواق التصدير واوقاتها والى انواع البصل المرغوب مشتراه وملاحظة عيوب البصل المصرى فى الاسواق الاجنبية الى غير ذلك من الملاحظات التى تأخذ الحكومة والاهالى معا فى مداركتها وبذا يكون لمصر من هذا المحصول منهل ربح يدر عليها الخير العميم

وتصلح كثيرا زراعة البطاطس فى التربة المصرية وتنتج محصولا وافرا يصل الى ١٨٠ قنطارا للفدان فى الزراعة الشتوية و١٥٠ قنطارا فى الزراعة النيلية ويباع القنطار بسعر يتراوح بين الاربعين والخمسين قرشا ان كانت الزراعة مبكرة وعمل على تصديرها فى الاسواق الاجنبية قبل ان ينضج محصولها . وذلك خلاف الكمية الكبيرة التى تستهلك بداخل البلاد .ولا يوجد لدينا فى الوقت الحاضر من يسهل على جمهور المزارعين استيراد التقاوى وارشادهم الى احسن الطرق لزراعتها ولا من يرشدهم عن اسواقها فى الخارج ولذلك اصبح هذا المحصول المربح محصورا بين ايدى قليل من اليونانيين لهم من خبراتهم الخاصة فى زراعته وتصريفه مايدر عليهم المال الوفير . ذا ما قامت هذه الادارة الحديثة بواجبها وعملت وزارة الزراعة على تعميم زراعة هذا المحصول فى التربة التى تصلح لها لكان لمصر من بين حاصلاتها الزراعية محصول جديد من البطاطس يصدر الى اسواق اوروبا وغيرها قبل ان يظهر محصولها بشهرين واستفاد القطر فائدة تذكر من تنوع حاصلات البلاد.

الآن خضرواتها من هولندا التى تزرعها فى بيوت خاصة زجاجية وباحتياطات وتدفئة تكلفها مصاريف كثيرة ترفع أثمانها وان الخضروات التى ترد من مصر لا تتكلف هذه المبالغ فضلا عن جودة صنفها

ويقدر العارفون هناك انه لو تم هذا المشروع لأمكن أن تستورد القارة الأوروبية من الخضروات سنويا من مصر بما تقدر مساحته بمائة الف فدان وان هذا المشروع لما يجعل البلاد لا ترتكز فى ثروتها الزراعية على محصول واحد كما أنه لا يقلل من المساحة الصيفية . وليس هناك سيطرة المصريين على سوق القطن كما لا توجد أى معاملة مباشرة بين المنتجين وبين المستهلكين بل يوجد بينهما فريق الوسطاء الذى يتناولون حلجه وتخزينه وكبسه وتقدير درجاته وتصديره . وهؤلاء لا يرضون بالمعتدل من الربح فلا يصل القطن الى يد التاجر الا وكان النصيب الأوفر من الربح لهم

على أن الحالة الحاضرة وما انتابها من الفساد فى أثمان القطن تدعو فريق المزارعين للانتباه لنصيبهم من هذا المحصول الرئيسى وذلك بان يكون للهيئات التعاونية فى بلاد المستهلكين توكيلات تقف على الكميات المطلوبة فى كل مملكة وأنواع القطن ورتبها وغير ذلك من المعلومات التى بها ينظم جمهور المزارعين مركزهم الزراعى حيال طلبات المستهلكين وبهذه الحالة تخفف هذه الوساطة ويجنى الفلاحون من زراعاتهم القطنية ما يعوضهم ما ينفق فى زراعتها من وفر التكاليف ويستردون ما يبذلونه من همة وعناء فى زرع المحصول وقلعه

هذه نبذة صغيرة لرؤوس مشروعات لا مندوحة من ذكرها حتى اذا

ما حلت فى الصدور ونظر اليها نظرة تقدير عمل أولو الأمر على دراستها دراسة خاصة وأطلقوا هذا المحصول من قيوده ليكون للمنتجين فيه النصيب الأوفر

ولا يسمح لى المقام ان أبين بجلاء الفوائد الجمة التى تعود على جمهور المزارعين من تصريف حاصلاتهم تصريفاً يضمن لهم وافر الربح بل أقول باختصار ان انشاء ادارة خاصة لذلك لمن أمهات المسائل التى تحل كثيراً من الصعاب وتفتح على المزارعين أبوابا مغلقة وتسهل فى الآونة الحاضرة الى حد ما هذه الضائقة المالية .

جلال فريد
وكيل وزارة الزراعة المساعد